فيروس كورونا المستجدّ وحساسية النزاع

حساسية النزاع هي جزء حاسم من التزام منظّمة أوكسفام بالبرمجة الآمنة[1]، ويمكن لهذا الدليل أن يساعد فرق الموظفين على تحديد مخاطر النزاع الخاصّة والتخفيف من حدّتها كجزء من الاستجابة الإنسانيّة لفيروس كورونا المستجدّ وكجزء من تحليل مخاطر البرمجة الآمنة وعمليّات إدارة المخاطر. وينبغي استخدام هذه التوجيهات إلى جانب مجموعة أدوات النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ[2] (وليس كبديل عنها). كما يجب وضع هذه الإرشادات في سياقها لاختلاف المجتمعات المحليّة والمناطق بعضها عن بعض، لذلك قد يكون ثمّة عدد من المخاطر الأخرى التي يمكن تحديدها لكل استجابة محدّدة، والتي يجب استخدامها كجزء من التحليل.

تغطي ورقة النصائح هذه ما يلي:

أ- مخاطر النزاع المحتملة التي يمكن أن تنشأ كجزء من الاستجابات لفيروس كورونا المستجدّ

ب- الأسئلة الرئيسة التي ينبغي طرحها كجزء من تحليل سريع للنزاعات وجهود المراقبة المستمرّة

ج- آليّات المراقبة والمساءلة والتغذية الراجعة الحسّاسة للنزاع

أ- إستشراف المخاطر والفرص

سيؤثر فيروس كورونا المستجدّ في جميع بلدان العالم، ونحن نعلم أن السياقات المتضرّرة أصلًا من النزاعات ستتأثر بشكل خاصّ بالفيروس نظرًا لانعدام البنى التحتيّة الصحيّة، وعدم إمكانية الحصول على الماء، والكثافة السكانيّة في بعض المناطق (مثل المخيّمات في المناطق الحضريّة) ومحدوديّة قنوات المعلومات الواضحة والجديرة بالثقة. وفي هذه السياقات، **قد تواجه النساء المزيد من أوجه الضعف**، ليس فقط من آثار فيروس كورونا المستجدّ وزيادة التوترات داخل المجتمعات المحليّة، ولكن أيضًا بسبب زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي.

وفي السياقات المتأثرة بالنزاعات، من المرجّح أن تكون الثقة في السلطات المدنيّة أو العسكريّة منخفضة قبل أزمة فيروس كورونا المستجدّ أصلًا. ويمكن **للهواجس والمعلومات المُضللة** بشأن كيفيّة انتشار فيروس كورونا المستجدّ **وعدم إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسيّة** أن تؤدّي إلى تفاقم التوترات الناتجة عن النزاع وإلى المزيد من العنف، وسيحاول بعض الناس استغلال الوضع لتحقيق مكاسب شخصيّة. ومع زيادة مشاركة الحكومات والجهات الفاعلة العسكريّة في الاستجابة واستخدام تدابير مشدّدة لمحاولة منع الانتشار، يمكن أن يؤدّي ذلك أيضًا إلى **زيادة القيود وانعدام الثقة في نصائح الصحّة العامّة** واحتمال انتشار المعلومات المضللة، كما رأينا في استجابات سابقة لإيبولا.

وفي الوقت نفسه، شهدنا **دعوات عالميّة لوقف إطلاق النار**، كما نادت مختلف الجماعات المتمرّدة إلى وقف مؤقت للأعمال العدائية والتنديد العلني بالهجمات على العاملين في مجال الصحّة في محاولة لمنع انتشار الوباء وإتاحة الاستجابة الإنسانيّة. وفي حين أنّ هذه الخطوة ستكون خطوة أولى هامّة، فمن المرجّح أن يكون وقف العنف مؤقتًا في غياب عمليّات سلام شاملة، وأن يكون خطر عودة العنف مرتفعًا.

ومن الأهميّة بمكان **تعميم مفهوم حساسية النزاع كجزء من أيّ استجابة لفيروس كورونا المستجدّ** لضمان محاولة استباق الآثار المتصلة بالنزاع الناجمة عن تدخلاتنا وضمان ألا تلعب الاستراتيجيّات التي نستخدمها لدعم المساعدات الإنسانيّة دورًا في تفاقم التوترات والعنف المحتمل في المجتمعات المحليّة، وألا يُنظر إليها على أنها تدعم الإجراءات القسرية التي تتخذها السلطات المدنيّة أو العسكريّة. وينبغي لنا أيضًا، حيثما أمكن، أن نكفل دعم القدرات القائمة من أجل السلام في المجتمعات المحليّة مثل المنتديات القائمة حيث تجتمع الجماعات المتنافسة لحلّ نزاعاتها وأن نواصل تمويل الشركاء المحليّين المعنيّين ببناء السلام بقيادة النساء.

وبالنسبة لموظفي منظّمة أوكسفام وشركائها، يعني ذلك **إجراء تحليل سريع للسياق** (بما في ذلك تحليل سريع للنزاع والنوع الاجتماعي) الذي نعمل فيه؛ والتفاعل بين البرمجة والقرارات التنفيذيّة وهذا السياق، بما في ذلك بشأن ديناميّات النزاع؛ والعمل على هذا الفهم لتجنب الآثار السلبيّة على النزاع ودعم القدرات من أجل السلام.

---

[1] https://policy-practice.oxfam.org.uk/our-work/humanitarian/protection#90977fdc-e6be-4883-be87-5afd2d1550f7

[2] https://policy-practice.oxfam.org.uk/our-work/humanitarian/gender-in-emergencies

بعض المخاطر الرئيسة التي نحتاج إلى النظر فيها لدى استجاباتنا لفيروس كورونا المستجدّ

المساعدة الإنسانيّة والخدمات الأساسيّة:

- زيادة التوترات والعنف أثناء تقديم المساعدة الإنسانيّة أو ضدّ حركة السلع، بما في ذلك الأثر التفاضلي لهذه البضائع على الرجال والنساء.
- يمكن أن تؤدّي أوجه انعدام المساواة الفعليّة أو المُتَصوّرة في التوزيع الجغرافي أو المجتمعي للمساعدة الإنسانيّة استجابة لفيروس كورونا المستجدّ إلى تفاقم التوترات القائمة أو أن تؤدّي إلى أشكال جديدة من النزاع.
- زيادة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا سيّما عنف الأزواج.
- التحدّيات الفريدة في ما يخصّ إمكانية الحصول على الرعاية الصحيّة التي قد يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة و/أو أولئك الذين يواجهون صعوبات في التنقل (وكذلك الحصول على المعلومات).
- تحويل المساعدة الإنسانيّة لخدمة مجموعة أو غرض معيّن، الأمر الذي قد يعرّض للخطر سمعة حياد منظّمة أوكسفام في السياقات المتأثّرة بالنزاع ويؤدّي إلى ردود فعل عنيفة.
- وبالنظر إلى أنّ عددًا من المشاريع والبرامج سيتوقف مؤقتًا ليعاد تحويله إلى الاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ، فقد تشعر بعض المجتمعات المحليّة بأن جاراتها من المجتمعات المحليّة تتحلّى بإمكانية أكبر للحصول على المساعدة، ما يسهم في التوترات والعنف.
- قد تؤدّي التفاوتات في مرافق العلاج وإمكانية الوصول بين المجتمعات الريفيّة والحضريّة إلى عدم حصول المجتمعات الريفيّة على رعاية صحيّة عالية الجودة أو أي علاج على الإطلاق.
- قد تخدم بعض المراكز الصحيّة أو الخدمات الأساسية مجموعات أو فئات معيّنة وتمارس التمييز ضدّ أخرى ما قد يؤدّي إلى تفاقم التوترات وانعدام الثقة.

إدارة المعلومات:

- معلومات مضللة في ما يخصّ الفيروس نفسه عن كيفيّة انتشار الفيروس أو كيفيّة تقديم المساعدات، ما يؤدّي إلى توترات أو عنف ضدّ فئة أو أفراد معيّنين، بمن فيهم موظفو منظّمة أوكسفام أو مقدّمو خدمات الصحّة العامّة.
- إساءة استخدام بيانات المراقبة من قبل مجموعات مختلفة.

دور الحكومات والقوّات العسكريّة:

- التدابير التي تنطوي على العزل الذاتي والتباعد الاجتماعي هي ببساطة غير قابلة للتطبيق في سياقات عديدة، وقد يؤدّي فرضها من جانب الجهات الفاعلة في قطاع الأمن بطرق عنيفة وقمعيّة إلى تفاقم التوترات القائمة أو المشاعر السلبيّة تجاه هذه الجهات الفاعلة (والدولة).
- زيادة الوجود العسكري من جانب الحكومات أو الجماعات المتمرّدة أو قوات حفظ السلام التي تفرض قيودًا على التنقل أو لمواكبة العمليّات الإنسانيّة، ومخاطر زيادة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المصاحبة لها.
- فرض حالة الطوارئ بسبب فيروس كورونا المستجدّ لقمع الحريّات المدنيّة والنشاط السياسي المشروع، مع عدم وجود مساحة للمجتمع المدني لمناقشة هذه القيود أو معارضتها.
- رفض الحكومات رفع القيود المفروضة على الإنترنت والسماح للناس بالوصول الكامل إلى المعلومات الموثوق بها المتعلقة بالطوارئ.
- يمكن لما تثيره البلدان والتحالفات التي تُقدّم قوات حفظ السلام من هواجس تتعلق بخطر العدوى بين قواتها، وما يتبع ذلك من انسحاب القوّات ووقف بعثات التدريب، أن يعرّض المجتمعات المحليّة لخطر زيادة العنف وعدم الاستقرار.
- قد يؤدّي إغلاق الحدود والقيود المفروضة على الحركة إلى انخفاض في السلع المتاحة، وإلى ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة، وإلى توترات ونزاعات لكون المجتمعات المحليّة أقلّ قدرة على الحصول على المنتجات الضروريّة.

التخفيف من حدّة النزاع: تحديد آليّات تسوية النزاعات القائمة بين الجماعات، حيثما أمكن، لضمان إمكانيّة إشراك هذه الجماعات في وقت مبكر لاستباق أيّ توترات أو أعمال عنف قد تنشأ. وقد تستبعد بعض آليات تسوية النزاعات النساء، ولذلك من الضروري إيجاد طرق مختلفة لإشراك مجموعات النساء في أنشطة التخفيف من حدّة النزاعات.

ب- إجراء تحليل سريع للنزاعات

يمكن استخدام أسئلة تحليل النزاعات السريعة هذه كجزء من تحليل سريع (يشمل اعتبارات قائمة على النوع الاجتماعي واعتبارات برمجة آمنة) مع الشركاء والفرق الميدانيّة لدى تخطيط التدخل، وعلى أساس أسبوعي أو يومي لفهم كيفيّة تطوّر الوضع واتخاذ قرارات سريعة بشأن كيفيّة تغيير استراتيجيّة التدخل. وتبعًا للسياق، يمكن أن تكون هذه الأسئلة حسّاسة للغاية، ولذلك لن يكون من المناسب استخدامها مع المجتمعات المحليّة المعرّضة مباشرة لخطر تفاقم التوترات.

فهم سياق النزاع:

1. ما هو تاريخ النزاع والعنف في هذا المجتمع/ بين المجتمعات المحيطة؟ هل ثمّة أمر حديث يجب أن نكون على علم به؟
2. أين هي الانقسامات والتوترات في هذا المجتمع أو بين المجتمعات المحيطة؟ (أي من يُحتمل أن ينزعج من استجابتنا؟)
3. كيف يؤثر النزاع في مختلف مجموعات النساء (أي كيف تتأثر النساء بشكل خاصّ بالنزاع، وهل تتأثر جماعات الأقليّات بشكل غير متكافئ؟)
4. هل تنشأ نزاعات أو توترات جديدة، ومن هم الأشدّ عرضة للخطر؟
5. هل ثمّة آليّات رسميّة/غير رسميّة لتنظيم أو إدارة مصادر الماء أو آليّات قائمة لفض النزاعات بين مجموعات منقسمة يمكننا العمل معها؟

فهم كيفيّة تطوّر وضع فيروس كورونا المستجدّ

6. كيف تتجلى الهواجس المتعلقة بانتشار فيروس كورونا المستجدّ أو التعاطي معه في جميع أنحاء منطقة التدخّل؟
7. ما هو نوع المعلومات التي يتلقاها الأشخاص حول انتشار فيروس كورونا المستجدّ ومنع انتشاره؟ كيف تتلقى النساء المعلومات؟ هل تـثقـن بمصادر المعلومات التي تتلقينها؟
8. كيف تُطبّق التدابير الوقائية وتُنفّذ؟ ومن قبل من؟
9. هل الحكومة موثوق بها أو تُعتبر شرعيّة في جميع المجتمعات المحليّة التي من المفترض أن تخدمها؟ هل تُستخدم الأزمة لسحب الحقوق السياسيّة أو المدنيّة بطريقة مفرطة، ولا تتفق مع ما هو منصوص عليه في الاستجابة فيروس كورونا المستجدّ؟
10. هل تخضع المراكز الصحيّة للرقابة أو تخدم مجموعة معيّنة فقط؟
11. كيف استجابت الجماعات المسلحة (المحليّة) لتفشي فيروس كورونا المستجدّ؟ هل يبدو أنّها منفتحة على توفير إمكانيّة وصول المساعدات الإنسانيّة والعاملين في مجال الصحّة؟ هل ثمّة مخاطر متزايدة لتحويل مسار المساعدات؟ هل ثمّة زيادة في العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي؟
12. هل تفرض الجماعات المسلحة (المحليّة) قيودًا على التنقل وتستغلّ احتمال انخفاض وجود قوّات الأمن كوسيلة لزيادة سيطرتها على المناطق؟

التفكير في تدخّلنا:

13. هل لا يزال الوصول إلى الأسواق متاحًا؟ هل هو مقيّد/ممنوع على/من قبل مجموعات معيّنة؟
14. هل تسيطر مجموعة معيّنة على مصادر الماء أو البنى التحتيّة الأساسيّة للماء وتهيمن عليها؟
15. كيف يُنظر إلى مقدّمي خدمات الصحّة العامّة أو الجهات الفاعلة المحليّة التي تقود الاستجابة؟
16. كيف يُنظَر إلى منظمة أوكسفام و/أو شركائها؟
17. ما الخطأ الذي يمكن أن يحدث وما هي التوترات التي يمكن أن تندلع نتيجة لتدخّلنا؟ (مثل المكان الذي نوزع فيه، والمجتمعات المحليّة التي نخدمها أوّلاً، وكيف نتواصل بخصوص استجابتنا، وأيّ آليات نستخدم للتغذية الراجعة، ومن نوظف؟)

ج- آليات المراقبة والمساءلة والتغذية الراجعة الحسّاسة للنزاع:

ما الذي يجب مراقبته:

- يمكن تحويل أسئلة التحليل السريع للنزاعات المذكورة أعلاه إلى **مؤشرات للمراقبة** وتحليلها باستمرار طول فترة الاستجابة.
- لقد سبق أن جمعت فرق المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم كميّة كبيرة من البيانات. ويمكن للفرق مراجعة **أهمّ البيانات التي يجب جمعها** من أجل فهم أفضل لديناميّات النزاع سريعة التغيّر. وحيثما كان الأمر ممكنًا ومناسبًا، يمكن تكييف الأسئلة المذكورة أعلاه للمحادثات مع السكان المتضرّرين. ويمكن مراجعة الاستبيانات القائمة لقياس إمكانيّة الحصول على الماء وعلى الرعاية الصحيّة. ويمكن استخدام الاستبيانات عبر الهاتف لفهم أفضل لأسئلة مثل "كيف تتأثر حياتك اليوميّة بقيود فيروس كورونا المستجدّ؟ وهل تنشأ أي توترات نتيجة لهذه القيود؟ وكيف يتغيّر الوضع؟ وما الذي يقلقك أكثر؟" يجب أن يكون ثمّة آليّات حماية لضمان السريّة وضمان سلامة الاستبيانات وشمولها في كل سياق.
- **تعقُّب أي حوادث ذات صلة بالنزاع** تنشأ في المجتمعات المحليّة و/أو نتيجة للاستجابة. كونوا على علم بديناميّات السلطة المتغيّرة بين السلطات الصحيّة والسلطات الحكوميّة والزعماء التقليديّين أو الزعماء الدينيّين. ويمكن أن تؤدّي هذه التحوّلات إلى توترات ستؤثر في أفراد المجتمع المحلي. ولتعقّب هذه الحوادث والديناميّات، تأكدوا من الارتباط مع مراقبة مجموعة الحماية الحاليّة لضمان إجراء ذلك بما يتماشى مع معايير القطاع للحماية من جمع المعلومات الشخصيّة، وغيرها من الهواجس المتعلقة بحقوق البيانات.
- يجب إدراج **تحليل المخاطر في إطار المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم**[3]: وسائل التحقق، وجمع البيانات في إطار المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم والتي يجب موازنتها في مقابل:
  - إستخدام المعلومات،
  - سلامة وأمن من يُجري التعداد والمشاركين في المقابلات،
  - حقوق البيانات،
  - إمكانية المراقبة من قبل الحكومات القمعيّة.
- ضمان تصنيف رسم خرائط الاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ، حيثما أمكن، عبر مجموعات مختلفة من مجموعات النزاع بهدف تحقيق قدر من التكافؤ في المساعدة.

إستخدام التكنولوجيا الرقميّة أو عن بعد:

- **الهواتف**: قد يخضع استخدام الشبكات لمراقبة شديدة، وقد تكون بعض الشبكات مملوكة و/أو تفيد حملة الأسهم من العسكريّين في بيئات قمعيّة. وسيقوم فريق عامل مشترك بين الاتحادات من مستشاري المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم قريبًا بإعداد شبكة إلكترونيّة لمناقشة استخدام الهواتف والرسائل القصيرة للمراقبة عن بعد.
- **قطع الإنترنت**: قد يكون استخدام الإنترنت محدودًا أو مقطوعًا تمامًا في مجالات العمل. ويزيد ذلك من تقييد قدرتنا على الوصول إلى الفئات المهمّشة بشكل خاص. ينبغي أن يأخذ جمع البيانات في الاعتبار التدابير التي تفرضها السلطات للحدّ من الاتصال بالجماعات المتضرّرة من النزاع.
- **وسائط التواصل الاجتماعي**: ثَبُت في ميانمار، على سبيل المثال، أنّ استخدام فيسبوك يساهم في النزاع. ولذلك، نحن بحاجة إلى توخي الحذر عند التعامل مع منصّات معيّنة، ولا سيّما لجمع بيانات التغذية الراجعة الحساسة من

نصائح سريعة بخصوص المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم:
ينبغي إعطاء الأولويّة **لآليّات التغذية الراجعة** (مع التركيز بصفة خاصّة على تصوّرات الاستجابة).
يجب مراقبة كيفيّة تفاعل برامجنا مع النزاع، وكيفيّة تفاعل النزاع مع برامجنا.
ينبغي إعطاء الأولويّة لسلامة الموظفين والأشخاص الذين يُجرون التعداد والشركاء وأفراد المجتمع من خلال الحدّ من جمع البيانات وجهًا لوجه وتقييم المخاطر المتعلقة بحساسية النزاع.
لا بدّ من **تحليل مخاطر** استخدام التكنولوجيا الرقميّة وعن بعد. وليس الوقت مناسبًا لتجريب التكنولوجيا الجديدة، ولكن إذا لزم الأمر ينبغي أن نقيّم قضايا الحماية والإدماج وإمكانيّة الوصول إلى قنوات الاتصال.
يلزم مراجعة أدوات **المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم** الحاليّة وطرق العمل لضمان فهمها للتغيّرات في ديناميّات النزاع وملاءمتها خلال قيود فيروس كورونا المستجدّ

[3] أنظروا مثالًا عن إطار المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم لمراقبة الرمجة الآمنة عبر هذا الرابط:
https://compass.oxfam.org/communities/humanitarian/groups/safe-programming-humanitarian-responses/wiki/meal-framework

المجتمعات المتضرّرة من النزاع. وفي معظم البلدان، تخضع وسائط التواصل الاجتماعي لمراقبة شديدة أيضًا، أو توجد قوانين محدّدة تحظر المحتوى السياسي.

المساءلة:

سيكون ثمّة الكثير من المعلومات المضلّلة في ما يخصّ كيفيّة انتشار فيروس كورونا المستجدّ، ومن يحصل على المساعدة وما هو العلاج. وسيكون **التواصل الواضح والشفاف** بشأن كيفيّة اختيار أفراد المجتمع المحلي المتضرّرين من النزاع، الذين سيتلقون المساعدة والتزامات منظّمة أوكسفام بمبادئ الحياد، أكثر أهميّة من أي وقت مضى.

والمساءلة مهمّة أثناء الاستجابة، ولا سيّما لفهم التغيّرات في ديناميّات النزاع التي تواجهها المجتمعات المحليّة **والبقاء على أهبة الاستعداد للاستجابة لها**. وعلى الرغم من عدم كون هذا الوقت مناسبًا لإطلاق آليّات جديدة واسعة النطاق للتغذية الراجعة، فمن الأهميّة بمكان أن تُدمج أصوات المجتمع المحلي، رجالًا ونساءً، في أي تنفيذ للبرمجة. ويمكن أن يكفل ضمان المشاركة، وشفافية اتخاذ القرار، وإدماج أصوات المتضرّرين من التغيّرات في ديناميّات النزاع في البرمجة، أن تكفل كون استجابة منظّمة أوكسفام وشركائها متكيّفة ومتأهّبة.

ومن المهمّ كذلك تطبيق **آليّات التغذية** الراجعة والمساءلة قبل برمجة الاستجابة مباشرة، لأن ذلك سيشير إلى القضايا الرئيسة المتعلقة بالإدماج والقدرة على الوصول. وتتمثل إحدى النقاط الرئيسة التي تواجهها الاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ في كيفيّة الوصول إلى مجموعات جديدة من الناس، ومجتمعات محليّة جديدة من دون تفاعل مباشر وجهًا لوجه. وإذا عملت آليّة التغذية الراجعة بفاعليّة سوف تضمن حصولنا على الإحالات، ومعالجة قضايا غير مدرجة في قوائم التسجيل. ويمكن أن تكون المساءلة بمثابة إجراء رئيس للتخفيف من جانب منظّمة أوكسفام وشركائها لضمان حساسيّة النزاع للأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى البرامج.

تعقّب إدراك المجتمع:

في الاستجابات السابقة في السياقات المتأثرة بالنزاع (مثل الاستجابة لإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطيّة) جرّبت منظّمة أوكسفام نهجًا جديدًا لتعقّب إدراك المجتمعات المحليّة، ينطوي على أداة رقميّة تمكّن الموظفين التقنيّين من الإصغاء بصورة منهجيّة إلى البيانات التي تستمع إلى المجتمعات المحلية وتصنيفها، واستخلاص تصوّراتها للتغيّرات في السياق الأوسع نطاقاً وكذلك للاستجابة. ولاستخدام أداة تعقّب إدراك المجتمع أن يتيح لفرق الاستجابة:

- تحسين توثيق تحليل السياق الجاري والتغييرات الرئيسة فيه،
- تكييف البرامج بسرعة على أساس إدراك المجتمعات المحليّة،
- المناصرة القائمة على الأدلة لصالح المجتمعات المحليّة،
- المراقبة الفاعلة للتغيرات في فهم المجتمعات المحليّة لانتشار الفيروس وأثره وعلاجه وتغيّر السلوكيّات.

وتتمثل تجربة أداة التعقّب حتى الآن في أنها كانت سهلة الاستعمال وقابلة للتكرار على نطاق واسع. وقد اختبرت التكنولوجيا المتنقلة (باستخدام كبير الموظفين التقنيّين في مجال الدراسات الاستقصائيّة) عبر عدة برامج لمنظّمة أوكسفام، ويمكن تكييف قاعدة البيانات مع سياقات مختلفة. ويمكن استخدام تدريب الفريق نفسه كفرصة لوضع الفئات في سياقها لتعكس الاتجاهات الرئيسة للاستجابة (مثل التطعيم والتوعية وإدارة الحالات وما إلى ذلك). ويجمع الفريق هذه المعلومات من خلال التفاعلات المستمرّة على مستوى المجتمع المحلي (الاجتماعات والجلسات والزيارات المجتمعيّة وحيثما ينطبق الأمر باستخدام استراتيجيات الوصول عن بعد) ويسجّل ذلك باستخدام التطبيق. وبمجرد أن بتوفّر الاتصال بالإنترنت، يجري تحميل البيانات تلقائيًّا إلى قاعدة البيانات التي تقوم بعد ذلك بإنشاء تقارير منتظمة لمزيد من التحليل (نوع الإدراك وزيادة أو نقصان الاتجاهات في الإدراك وفقًا للعمر والنوع الاجتماعي والموقع). ويتطلب نهج تعقّب إدراك المجتمع المحلّي دعمًا أوليًّا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعاون قوي ودعم من فريق المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم، ومسؤول عن تعزيز الصحّة العامّة يضمن التقاطع الثلاثي لتحليل البيانات، باستخدام برنامج Epidata، ومشاركتها مع جميع القطاعات (التي تجمع هي أيضًا البيانات وتقدّم التحليل المتبصّر). نهج التعقّب هو نهج بسيط ولكنه يحتاج إلى قدرات كافية وبرمجة نشطة على أرض الواقع.

أين يمكنكم الحصول على دعم إضافي:

إذا كنتم ترغبون في أي دعم آخر للتفكير في قضايا النزاع أو السلام ذات الصّلة، كجزء من الاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ يرجى الاتصال بالأشخاص التالية أسماؤهم:

بآنابيل موريسي – حساسية النزاع (amorrissey1@oxfam.org.uk)

أنيا غابوني – المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم وحساسية النزاع (agaboune1@oxfam.org.uk)